

Distr.: General
28 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

شروط خدمة وأجور المسؤولين من غير مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

شروط خدمة وأجور المسؤولين الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير مسؤولي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-51634 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/C.5/68/L.3)

مشروع القرار A/C.5/68/L.3: تخطيط البرامج

١ - الرئيس: دعا اللجنة للنظر في مشروع القرار A/C.5/68/L.3 المعنون "تخطيط البرامج" الذي قدمه نيابة عنه ممثل نيجيريا.

٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/68/L.3.

٣ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إن وفد بلدها لن يُلحَ على إدخال التعديلات التي اقترحها في بيانه العام ليفسح المجال لاعتماد القرار. وأوضحت أن وفد بلدها يعتزم اقتراح تلك التعديلات عند مناقشة الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن أعضاء الاتحاد الأوروبي اعتقدوا منذ وقت طويل بأن عملية تخطيط البرامج وعمل لجنة البرنامج والتنسيق بحاجة إلى التحسين. واسترسلت قائلة إن الخطط البرنامجية ينبغي أن تبين الأثر المتوقع من أنشطة المنظمة والنتائج الفعلية التي ستُحقق وليس الاكتفاء بذكر عدد التقارير التي ستُعدّ أو الاجتماعات التي ستُعقد، وذلك حتى يمكن تحديد أثر تلك الأنشطة في حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم. وأعربت عن رضاها عن تطلع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات باستمرار إلى إدخال هذه التحسينات، وقالت إنها تأمل أن تنعكس تلك التحسينات بوضوح في مشروع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/68/524)

٥ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه منذ تقديمه لتقرير الأمين العام عن تحسين

الحالة المالية للأمم المتحدة (A/68/524)، يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سُدّت بيلاروس كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية، وبذلك بلغ مجموع عدد الدول الأعضاء التي سُدّت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية ما مجموعه ١٣٥ دولة. وأضاف قائلاً إن قطر قد سُدّت اشتراكاتها المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين، وبذلك وصل عدد الدول الأعضاء التي سُدّت اشتراكاتها بالكامل ٩٧ دولة. وذكر أن عدد الدول الأعضاء التي سُدّت بالكامل أنصبتها المقررة المتعلقة بعمليات حفظ السلام قد ارتفع إلى ٣٥ دولة بتسديد جورجيا والمكسيك لنصائيهما، وأن عدد الدول الأعضاء التي سُدّت بالكامل اشتراكاتها في جميع الميزانيات أصبح الآن ٣٥ دولة بفضل تسديد جورجيا والمكسيك لاشتراكاتهما.

٦ - وفيما يتعلق بالوضع النقدي للميزانية العادية حتى تاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قال إن صندوق رأس المال المتداول غطى عجزاً قدره ٣٨ مليون دولار. وذكر أن الأمانة العامة ستواصل رصد الحالة عن كثب.

٧ - السيد نافوتي (فيجي): قال متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إن المجموعة تفضل الحصول على آخر المعلومات التي يتولى إبلاغها السيد تاكاسو (اليابان) في وقت أنسب لتمكين الدول الأعضاء من تحليل المعلومات. وتابع قائلاً إن المجموعة تلاحظ أن الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تفوق الأنصبة المقررة غير المسددة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بما قدره ٩٠ مليون دولار. وبالمثل، زادت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٣؛ وإن كانت النسبة المئوية التي تمثلها تلك الأنصبة أقل من مجموع الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام مقارنة بالسنة السابقة. غير أنه يسرّ المجموعة أن

١٠ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت، متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إنه على الرغم من أن الجماعة يسرها أن وضع الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر سيكون حسناً في نهاية السنة، والزيادة في عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها بالكامل، فإن القلق يساورها إزاء الوضع النقدي للميزانية العادية في نهاية السنة. وبالمثل، فإن التأخر في السداد من شأنه أن يقوض الاستقرار المالي للمنظمة. وأكدت على أنه يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد ودون شروط، وخاصة عندما تكون ديونها ضخمة، كما هو الحال مراراً وتكراراً بالنسبة لدولة عضو بعينها. وفي هذا الصدد، ينبغي الإعراب عن التقدير الواجب للجهود التي تبذلها البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها.

١١ - وأعربت عن استحسانها للتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في سداد الديون المستحقة للدول الأعضاء من أجل القوات ووحدات الشرطة والمعدات المملوكة للوحدات، وعن أملها أن يبذل المزيد من الجهود لسداد المبالغ المستحقة للدول كاملة وفي الوقت المناسب. ويتوقف هذا السداد، بطبيعة الحال، على تسديد جميع الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بالكامل دون تأخير. وأشارت إلى أن عدداً من أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقدمون تضحيات كبيرة للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالقوات ولصيانة المعدات المملوكة للوحدات.

١٢ - واستطردت قائلة إن معظم الدول الأعضاء سددت كامل اشتراكاتها للمخطط العام لتجديد مباني المقر، غير أن الجماعة تشعر بالقلق إزاء الوضع المالي للمخطط بعد نيسان/أبريل ٢٠١٤ والتكاليف المرتبطة به، حيث إنه قد يسفر عن تجاوز المشروع لتوقعات التكلفة الأولية. وأشارت

تلاحظ أن الجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر قد سُدد. وفي حين أن مجموعة الـ ٧٧ والصين يسرها أن من المتوقع أن يكون وضع الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام والمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر حسناً في نهاية السنة، فإنها تشعر بالقلق لأن النفقات المتوقعة للميزانية العادية ستتجاوز مستوى الأرصدة الاحتياطية.

٨ - واسترسل قائلاً إن المجموعة لاحظت أنه يُتوقع أن يبلغ مستوى المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء التي زودت بعمليات حفظ السلام بموظفين ومعدات ما قدره ٤٢٣ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وفي حين أن المجموعة ترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للحد من هذه الديون، فإنها تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية التي يخلفها التأخير في سداد المبالغ المستحقة على البلدان التي تساهم بالقوات العسكرية وقوات الشرطة، ولا سيما في مجال صيانة المعدات. وقال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للتأكد من إيلاء الأولوية لتسديد كامل المبالغ المستحقة لتلك البلدان، ولا سيما البلدان النامية التي تواجه تحديات جسيمة في الحفاظ على التزاماتها في مجال حفظ السلام.

٩ - ونوه بأن دفع الاشتراكات المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط هو التزام منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء التي يسمح وضعها بأن تفي بالتزاماتها المالية أن تفعل ذلك على وجه السرعة، ومن المهم للغاية أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بالولايات المنوطة بها بكفاءة وفعالية. واحتتم كلمته قائلاً إن المجموعة ترفض جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، والمتنافية مع القانون الدولي، التي تعرقل أو تمنع تسديد أعضائها للمبالغ المستحقة.

١٥ - وأضافت تقول إنه من غير المقبول، بالنظر إلى الوضع المالي، أن تواصل الأمانة العامة التخطيط والإنفاق في عام ٢٠١٣ كما لو كانت الجمعية العامة قد وافقت بالفعل على ميزانية عادية تراعي إعادة تقدير التكاليف مراعاة تامة. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة على جميع المستويات لكفالة الإنفاق الرشيد للموارد والتزام المنظمة بمستويات الميزانية المتفق عليها. وينبغي للمنظمة أيضا أن تواصل بذل ما في وسعها من جهد لتحسين أساليب عملها وإيجاد سبل جديدة ومبتكرة لتحقيق المزيد من الفعالية في تنفيذ الولايات والاستخدام المستدام للموارد.

١٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن أعضاء الاتحاد الأوروبي الذين أسهموا بنسبة ٣٥ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وهي نسبة تفوق كثيرا حصتهم من الدخل القومي الإجمالي، وبما يقرب من ٣٧ في المائة من ميزانيات المنظمة لحفظ السلام، يدعون إلى تقاسم المسؤوليات المتعلقة بالميزانية على نحو أكثر إنصافا، وعلى أساس القدرة على السداد. وعندها فقط يكون تمويل منظومة الأمم المتحدة مستداما.

١٧ - السيدة بلشو - هوف (كندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فأعربت عن ارتياحها لحسن الوضع المالي للأمم المتحدة بشكل عام، ولارتفاع عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع اشتراكاتها المقررة مقارنة بعام ٢٠١٢، وذلك رغم صعوبة الوضع الاقتصادي الدولي. وبالرغم من ذلك، فمجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في الوقت الراهن يفوق ما كان عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بمبلغ ٩٠ مليون دولار، وما لم تقم الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد بتسديد ما عليها من اشتراكات، فمن المحتمل ألا يكفي مجموع النقدية المتاح لتغطية النفقات حتى نهاية العام.

إلى أن مسؤولية تنفيذ المشروع حسب الميزانية المقررة له وفي الإطار الزمني المتفق عليه تقع على عاتق الأمانة العامة.

١٣ - وذكرت أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الوقت الذي تسلم فيه بضرورة تحقيق الكفاءة في المنظمة، تشدد على أنه ينبغي عدم إجراء أي تخفيضات الميزانية إلا حين يُحدّد أنها لن تؤثر سلبا على تنفيذ الولايات. وأضافت أن إنجاز المزيد بموارد أقل ينبغي ألا يكون الحل الوحيد للمشاكل المالية للأمم المتحدة. واختتمت حديثها بالقول إن الجماعة ترفض جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، المتنافية مع القانون الدولي، والتي من شأنها أن تعرقل أو تمنع تسديد أعضائها للمبالغ المستحقة.

١٤ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، وهي أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك، وباسم جمهورية مولدوفا كذلك، فقالت إن الشراكة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء تدعم عمل المنظمة. وأضافت أن توفير التمويل واستخدامه على نحو مسؤول يشكل عنصرا حيويا من عناصر هذه الشراكة؛ ولذلك فإن ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة يدعو للقلق. وعلى الرغم من أن المؤشرات المالية لعام ٢٠١٣ كانت إيجابية بوجه عام، ويرجع ذلك أساسا إلى أنه لم يكن من الضروري الاستعانة بصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى الحد من الإنفاق مع مواصلة الإنجاز. وأشارت أيضا إلى أنه بالرغم من أن الوضع النقدي للميزانية العادية هو أفضل مما كان عليه في عام ٢٠١٢، فإنه سيكون في ضائقة في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣ إذا لم ترد الاشتراكات المقبلة في الوقت المناسب. ومن ثم حثت الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

الأمم المتحدة للخطر، لا سيما أن الموارد النقدية الحالية للميزانية العادية غير كافية لتغطية المصروفات حتى نهاية العام. وأضاف أنه على مر السنين، شهد بلده زيادة كبيرة في الأنصبة المقررة لها، لكن لما كانت الدول الأعضاء ملتزمة قانونياً بتمويل المنظمة، فإن ماليزيا ستواصل تسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي موعدها.

٢١ - وذكر أن صون السلام والأمن الدوليين مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء؛ لذلك فإن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعد أمراً حيوياً، وإن النقص في المدفوعات من قبل الدول الأعضاء يعد أمراً يدعو إلى القلق. وكبلد مساهم بقوات، فإن وفد بلده يحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها لتمويل عمليات حفظ السلام. وأخيراً، شدد على أن سلامة الوضع المالي للمنظمة يعتمد إلى حد كبير على قدرة واستعداد الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة.

٢٢ - السيد لي (سنغافورة): قال إنه في حين يجب الإشادة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في الموعد المحدد، وبالكامل ودون شروط، فإنه ينبغي الاعتراف بأن بعض الدول الأعضاء، ولا سيما في العالم النامي، تواجه عوائق حقيقية في التسديد. إلا أن هذه البلدان تمثل نسبة صغيرة جداً من إجمالي الميزانية، وكان للتأخر في تسديد المدفوعات من قبل العديد من الدول المساهمة الرئيسية أثر غير متناسب، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وكان من بين البلدان التي لم تسدد أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وهذه الدول الأعضاء، التي لها أكبر قوة ونفوذ في تحديد ولايات حفظ السلام ولديها مسؤوليات خاصة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين وتمتلك حقوقاً كالحق في النقض، هي للأسف الدول التي عليها مبالغ مستحقة أكثر من غيرها. ودعا الدول

١٨ - وأضافت أنه في حين أن ارتفاع النسبة المئوية للأنصبة المقررة المسددة بالكامل لعمليات حفظ السلام أمر جدير بالترحيب، أضحى من المهم بشكل متزايد، بالنظر إلى زيادة عدد ولايات حفظ السلام وتعقيدها، تحسين التخطيط للعمليات وتنفيذها ودعمها لضمان الاضطلاع الفعال بتلك الولايات. ومن المأمول، في هذا الصدد، أن تنفذ التوصيات الواردة في تقرير فريق كبار الاستشاريين المعني بمعدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات تنفيذاً شاملاً، وبالتالي تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها وخضوعها للمساءلة. وأعربت أيضاً عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للإسراع بسداد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء التي زودت بعمليات حفظ السلام بقوات ومعدات.

١٩ - وأعربت عن القلق إزاء ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة والعجز المتوقع في الميزانية، وأشارت إلى أن التأخير المتواصل في السداد يؤدي إلى مصاعب في مجال التدفقات النقدية، وينجم عنه عواقب وخيمة على المنظمة بأسرها. وبالتالي، ينبغي لجميع الدول الأعضاء سداد اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. وذكرت أنه ينبغي للدول الأعضاء المؤهلة أن تنظر أيضاً في خطط التسديد المتعددة السنوات لتسديد ما عليها من متأخرات. وبينما تواصل العديد من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير التقشف المالي في بلدانها، فإن المنظمة ملزمة بأن تكفل حسن إدارة مواردها وتنفيذ أنشطتها بكفاءة وفعالية. ونوهت، في هذا الصدد، بأن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين الانضباط المالي والرقابة والمساءلة، بما في ذلك إنشاء وتنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، جديدة بكل ترحيب.

٢٠ - السيد راجا زيد شاه (ماليزيا): قال إن ارتفاع مستوى الاشتراكات المقررة غير المسددة قد يعرض عمليات

الأنشطة المقررة لعمليات حفظ السلام في بعض الأحيان لأسباب إجرائية يمكن تفهمها، فإن البلدان التي لديها القدرة على التسديد ينبغي أن لا تكون لديها أي صعوبات في تسوية المبالغ المستحقة السداد في غضون فترة زمنية معقولة. وأضاف أنه يجب حل مشكلة تمويل عمليات حفظ السلام المنهجية، وإن وفد بلده يأمل في أن تؤخذ الآثار السلبية لعدم سدادها باستمرار بجدية من قبل البلدان التي تملك القدرة على السداد، لكنها تأخرت في ذلك. وأعرب عن أمل وفد بلده أيضاً في أن تواصل الأمانة العامة جهودها الرامية إلى كفاءة سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات بسرعة وبالكامل وعلى سبيل الأولوية.

٢٦ - وأخيراً، أكد مجدداً أنه لا يمكن التذرع بالقيود المالية بوصفها السبب في حجب الأموال عن المنظمة، التي لا تستطيع الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها أو أن تكون فعالة إذا كانت تعاني من نقص الموارد. وكدليل على مسؤوليتها، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق.

٢٧ - السيد أومورا (اليابان): قال إن جميع الدول الأعضاء ملزمة، عملاً بميثاق الأمم المتحدة، بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وإن تصميم اليابان على الوفاء بالتزاماتها الدولية، وأداء دور فعال في صون السلم والرخاء الدوليين لم يتغير، لذلك امتثلت لدفع التزاماتها المالية تجاه المنظمة على الرغم من معاناتها من الضغوط المالية.

٢٨ - وقال إنه على الرغم من أن المؤشرات المالية الإجمالية للمنظمة لعام ٢٠١٣ كانت إيجابية بشكل عام، فإنه ينبغي للأمانة العامة أن تسعى إلى تحقيق زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات الممنوحة من قبل الأجهزة التشريعية للمنظمة. وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في تأثير أي احتياجات إضافية محتملة على الميزانية الحالية وأن تفحص أيضاً الميزانية

المساهمة الرئيسية إلى تسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط.

٢٣ - وذكر أنه كما يتوقع من الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، يجب على الأمانة العامة أيضاً أن تتخذ خطوات استباقية ومناسبة للحد من المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات شرطة. وبينما أقر بأن الجهود تبذل لتحسين إدارة عمليات حفظ السلام وزيادة أوجه الكفاءة فيها، قال إنه يمكن بذل المزيد لإيجاد حل لمسألة المدفوعات غير المسددة من خلال غرس الانضباط والاستعراض والتنقيح، وإذا اقتضى الأمر، تجديد الهياكل والعمليات القائمة.

٢٤ - السيد مسعود خان (باكستان): قال إنه مع بقاء المناخ المالي العالمي معقداً ومتسماً بعدم اليقين، فإن الصعوبات التي واجهتها المنظمة في الماضي فيما يتعلق بجمع الأنصبة المقررة لم تُحل تماماً بعد. وعلى الرغم من أن المؤشرات المالية الإجمالية لعام ٢٠١٣ كانت إيجابية بشكل عام، فإن مبالغ الأنصبة المقررة غير المسددة لا تزال كبيرة. كما أثارت مسألة إعادة تقدير التكاليف تحديات إضافية، أدت إلى نشوء وضع نقدي مضغوط بشدة خلال الأشهر الأخيرة من كل سنة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من معالجة الآثار السلبية لإعادة تقدير التكاليف جزئياً أثناء نظرها في ميزانية فترة السنتين.

٢٥ - وقال إن وفد بلده يشعر أيضاً بالقلق الشديد إزاء تزايد المتأخرات في المدفوعات المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات وأفراد الشرطة ومعدات في بعثات حفظ السلام. ولا يؤثر هذا الأمر سلباً على السيولة في المنظمة فحسب، بل يعرض للخطر أيضاً قدرتها على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها وي طرح تحديات متزايدة أمام تشغيل هياكلها لحفظ السلام. وفي حين يكون التأخير في تسديد

الأمم المتحدة. ولم يعد بالإمكان تجاهل إرادة المجتمع الدولي، على النحو الوارد في القرارات التي اتخذتها الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة.

٣١ - السيد بيهلفان (تركيا): لاحظ آسفاً أنه على الرغم من ازدياد عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل، فإن المبلغ الإجمالي للأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة، ولا يزال يتركز بين حفنة من الدول. ومع توقع أن يكون الوضع النقدي للمنظمة صعباً في الفترة المؤدية إلى نهاية العام، فإنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد.

٣٢ - وقال إنه في حين يرحب وفده بأن معظم المساهمات للمخطط العام لتجديد مباني المقر قد سددت، فإنه يشعر بالقلق من أن تجاوز تكاليف المشروع قد يتطلب المزيد من الأنصبة المقررة. لذلك ينبغي للأمانة العامة أن تتخذ المزيد من التدابير لتحقيق وفورات في التكاليف. وقال إن وفد بلده يرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتخفيض الديون غير المسددة المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطة؛ غير أن زيادة تخفيض هذه الديون يقتضي من الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق لتمكين المنظمة من تنفيذ ولايتها بفعالية.

٣٣ - السيد بامبا (كوت ديفوار): قال إن اللجنة الخامسة، بوصفها الهيئة المكلفة بتحديد مستوى موارد المنظمة والإشراف على استخدامها بكفاءة، يجب عليها أن تكفل أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وفي موعدها المحدد من أجل ضمان نجاح الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها بلده

البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ من أجل تحديد مستويات واقعية من الموارد لتنفيذ الولايات.

٢٩ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إنه في حين أن الوضع المالي العام للمنظمة لعام ٢٠١٣ كان إيجابياً بصورة عامة، حيث أن عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ كان أكبر منه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فإن المستوى النقدي للميزانية العادية جدّ منخفض ولا شك في أنه يتطلب المزيد من الكفاءة للفترة المتبقية من العام. ولن يخف الضغط المتوقع على موارد المنظمة في نهاية السنة الجارية إلا إذا سددت الالتزامات المالية للمنظمة بالكامل وفي حينها ودون شروط. عندها فقط يمكن الاستمرار في تصفية الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وإعادة المبالغ الفائضة في حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة إلى الدول الأعضاء.

٣٠ - وأثنت على الجهود التي يبذلها العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية التي سددت اشتراكاتها المختلفة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، ترفض كوبا جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد التي تتعارض مع القانون الدولي والتي تعرقل أو تعيق تسديد المدفوعات من البلدان النامية. وقالت إنه على الرغم من التحديات التي تواجهها باعتبارها دولة نامية وضحية للأزمة المالية، وعلى الرغم من الحظر العدواني الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، فإن كوبا تحافظ على التزامها بالوفاء بالتزاماتها المالية. ولما كانت غير قادرة على استخدام دولار الولايات المتحدة أو إجراء تحويلات مالية مباشرة، فإن مدفوعاتها تخضع لتقلبات العملة ويجب أن تتم عن طريق طرف ثالث. وأكدت أن وفد بلدها سيواصل المطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويشكل نوع الحصار المفروض من خارج الحدود الإقليمية انتهاكاً للقانون الدولي ومبادئ ميثاق

على الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها من البلدان النامية، وعلى الرغم من الجزاءات الجائرة وغير القانونية المفروضة عليها خلافاً لأحكام الميثاق والقانون الدولي. وبناء على ذلك، فهي تفي بالتزاماتها المالية المتعلقة بالميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمتين الدوليتين، فضلاً عن جزء رئيسي من مساهماتها لحفظ السلام، في السنة الماضية. بيد أن وفد بلده يتفاوض حالياً مع الأمانة العامة لإيجاد طريقة لتسديد أنصبتها للعام الحالي، وذلك لعدم وجود حساب مصرفي لديها في الولايات المتحدة، ولا يمكنها إجراء أي معاملات مالية نتيجة الجزاءات المالية والتجارية التي طبقتها بعض الدول بصورة غير قانونية ومن جانب واحد على بلده.

٣٧ - وقال إن تلك العقوبات، التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، لم تؤثر على الاقتصاد السوري وقدرة الشعب السوري على تلبية احتياجاته الأساسية فحسب، ولكنها أثرت أيضاً على الوفد السوري في نيويورك، الذي لا يمكن له تلقي تحويلات مالية لدفع فواتيره اليومية والوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة. وأشار إلى البيانات التي أدلى بها وفده في الدورات السابقة فقال إن المشاكل مع مصارف البلد المضيف أدت أولاً إلى إغلاق الحساب المصرفي للوفد في مدينة نيويورك عام ٢٠١١، ثم إلى فتح حساب في مصرف واشنطن العاصمة لاستبداله، أغلق بدوره، وأخيراً، إلى عدم وجود حساب مصرفي في الولايات المتحدة إطلاقاً منذ حوالي ١٩ شهراً.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن جميع المصارف التي قام الوفد بالاتصال بها لم توافق على فتح حساب للوفد لديها، على الرغم من وجود توجيهات من وزارة الخارجية الأمريكية والتي تشير إلى أن البعثة الدائمة لبلده لدى الأمم المتحدة في نيويورك والسفارة السورية في واشنطن العاصمة لا يخضعان لجزاءات. وللأسف، ازداد الأمر سوءاً في ١٦ تشرين الأول/

في تعبئة الموارد اللازمة لدعم المصالحة الوطنية، والانتعاش الاقتصادي، والأمن الوطني، فقد حرصت حكومة بلده على تسديد اشتراكاتها في مختلف ميزانيات الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد. وبما أن بلده يرأس حالياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإنه يثني أيضاً على الجهود التي يبذلها العديد من البلدان الأفريقية، ولا سيما في غرب أفريقيا، التي سددت اشتراكاتها بالكامل، وفي كثير من الأحيان من خلال تقديم تضحيات كبيرة.

٣٤ - وأضاف أن كوت ديفوار، بصفته من البلدان المساهمة بقوات، يتقاسم مشاعر القلق مع البلدان التي تنتظر حتى تسدد لها تكاليف القوات أو المعدات المقدمة لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وفي بعض الحالات، على مدى أكثر من سنة. وينبغي معالجة هذا الوضع على سبيل الأولوية من أجل تجنب أي تأثير سلبي على قدرة الدول الأعضاء على مساعدة البلدان المنكوبة. ومن المتوقع أن تستخدم الأمانة العامة الموارد المخصصة لها بفعالية للاضطلاع بالولايات المنوطة بها في مجال حفظ السلام والأمن الدولي، والمساعدة الإنمائية، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

٣٥ - وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج، ويطلب تقديم المعلومات المتعلقة بالبرامج الجارية، ولا سيما عن التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة، لكي يتسنى للدول الأعضاء تقدير النتائج على نحو أفضل ورؤية أهمية زيادة أو خفض الاحتياجات من الموارد المتعلقة بمشروع معين.

٣٦ - السيد عيزوقي (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية، وهي عضو مؤسس في المنظمة، تلتزم دائماً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ تسديد الأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون أي شروط. ودأبت على تسديد مدفوعاتها بسرعة،

لا بد من دراسة الإصلاحات المناسبة لمعالجة أوجه القصور التي تلوح في الأفق. وفي هذا الصدد، ينبغي تخفيض ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، أو على الأقل إبقاؤها ضمن حدود معقولة، وينبغي اتخاذ خطوات للحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف، ومراقبة النفقات عن كثب، وخلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا أن يسهل ذلك كله. وسيقطع الإصلاح التنظيمي للأمانة العامة شوطاً بعيداً نحو إلغاء الإجراءات المرهقة والازدواجية والتداخل.

٤١ - وأعرب عن أمله في أن يدفع مزيد من الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل. ورغم أن عدد الدول التي سددت أنصبتها بالكامل قد ازداد بشكل كبير مقارنة بالسنة السابقة، فإن قرابة ٣٦ في المائة من المساهمات في الميزانية العادية لا تزال غير مسددة. ويجب أن تكون مطالبة الدول الأعضاء بالنتائج مقترنة بالوفاء بالتزاماتها المالية على نحو كامل وفي الوقت المحدد. فقد أسفر تأخر بعض الدول الأعضاء في دفع مساهماتها في مختلف الميزانيات عن حالة صعبة فيما يتعلق بالتدفق النقدي يمكن أن تعرض للخطر قدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها النبيلة. وفي الختام، دعا الأمين العام إلى توفير استجابة مناسبة للشواغل المشروعة للبلدان المساهمة بقوات بشأن التأخر في تسديد التكاليف لتلك البلدان، والكثير منها من البلدان النامية التي تقدم القوات والمعدات إلى بعثات حفظ السلام وتعتمد على تلك المدفوعات لتدريب قواتها وإعادة تجهيزها.

٤٢ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): رداً على تعليقات من ممثلي الدول الأعضاء، قال إن الضغوط المالية التي شهدتها نهاية العام يمكن مواجهتها عن طريق الاعتماد على صندوق رأس المال المتداول، ولكن ذلك في حد ذاته قد لا يكون كافياً. ويشكل سداد الديون المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات العسكرية وقوات الشرطة إحدى الأولويات القصوى للأمين العام وستبذل الأمانة

أكتوبر ٢٠١٣ عندما أبلغ جميع أعضاء البعثة السورية لدى الأمم المتحدة أن حساباتهم المصرفية الشخصية في مصرف J.P. Morgan Chase قد أغلقت. وقال إنه متشائم إذاً إزاء إمكانية التوصل إلى حل لهذه المشكلة وفقاً لأحكام اتفاق المقر، وإنه يود تذكير الحكومة المضيفة بمسؤوليتها في تمكين الوفود من ممارسة أنشطتها المرتبطة بالمنظمة، ويحثها على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة. وإلى أن يتم ذلك، فإن الأمانة العامة مسؤولة عن كفالة تقييد سلطات البلد المضيف بأحكام اتفاق المقر مع الأمم المتحدة. وأضاف أن وفده أرسل عدة مذكرات رسمية عاجلة إلى الأمين العام يلتزم فيها مساعدته على فتح حساب مصرفي لدى مصرف الأمم المتحدة، على غرار وفود أخرى، ولكن مصرف الأمم المتحدة رفض طلب وفده لفتح حساب. وفي الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وعدت الأمانة العامة أنها لن تدخر جهداً في محاولاتها لحل المشكلة، ولكن لم يتوصل إلى أي حل حتى الآن. وقال إن بلده سيفي، مع ذلك، بكل التزاماته إزاء المنظمة.

٣٩ - وأخيراً، قال إن على الجمعية العامة لدى تنفيذ قراراتها أن تحقق إرادة جميع الدول الأعضاء، بدلاً من مساهمة السياسات التي تخالف المبادئ التي أقيمت عليها المنظمة، والانقياد لمجموعة صغيرة من الدول الأعضاء ذات النفوذ.

٤٠ - السيد ديالو (السنغال): أشار إلى أن مستوى مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد ارتفع رغم ركود النمو العالمي وتكشف الميزانيات الوطنية، فقال إنه ينبغي للمنظمة أن تحقق نتائج أكثر بموارد أقل وتحرص على جمع كل الأنصبة المقررة. وتطالب الدول الأعضاء، التي يعاني كثير منها من صعوبات اقتصادية حقيقية، أن تستخدم المنظمة مواردها استخداماً سليماً. وقال إن وفده، في حين يثني على جهود الأمانة العامة الرامية إلى خفض التكاليف، يدعو إلى استكشاف سبل أخرى؛ فالموارد ليست غير محدودة، ولذلك

المسؤولين الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير مسؤولي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/68/187)، قالت إن التقرير الوارد في الوثيقة A/68/188 يتضمن معلومات أساسية عن نظام أجور القضاة ونظرة عامة عن شروط الخدمة الأخرى، بما في ذلك البدلات والاستحقاقات. واستنادا إلى نتائج الاستعراض الدوري الذي أجري في سياق إعداد التقرير، اقترح الأمين العام عدم إدخال أي تغييرات على نظام الأجور الحالي وغير ذلك من شروط خدمة أعضاء محكمة العدل الدولية والقضاة والقضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وإذا وافقت الجمعية العامة على توصيات الأمين العام، ستظل معايير تقدير تكاليف تلك البنود في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على مستوى الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ولا تترتب عليها احتياجات إضافية من الموارد. وأضافت أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٦/٦٦ بء، الذي أرجأ النظر في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل لنظم المعاشات التقاعدية لأعضاء محكمة العدل الدولية وقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الدورة الثامنة والستين (A/66/617)، والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/66/709)، والرسالة الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس محكمة العدل الدولية (A/66/726)، أعاد الأمين العام تقديم تلك الوثائق للنظر فيها في الدورة الحالية.

٤٤ - وذكرت أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٢٦٨/٦٥، أن تستعرض مرة كل أربع سنوات شروط الخدمة والأجور، غير صافي التعويضات السنوية لرئيس ونائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس اللجنة

العامة قصارى جهدها لمواصلة الحد من المتأخرات بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وتعجيل المدفوعات. وأعرب عن موافقته على أنه يتعين على الأمانة العامة أن تتوخى الانضباط المالي بغية كسب ثقة الدول الأعضاء، التي بذلت الكثير منها جهودا كبيرة لدفع مساهماتها، وبالتالي تنتظر من المنظمة أن تنفق تلك الموارد بحكمة. وأخيرا، أقر بأن عددا قليلا من الدول الأعضاء التي ترغب في دفع أنصبتها المقررة لم تتمكن من ذلك بسبب مشاكل لوجستية. وتعمل الأمانة العامة مع البلد المضيف لحل هذه القضايا، ولكنه اعترف بأن الأمر قد يستغرق بعض الوقت.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

شروط خدمة وأجور المسؤولين من غير مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/68/188 و 515 و A/66/617 و 709 و 726)

شروط خدمة وأجور المسؤولين الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير مسؤولي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/68/187)

٤٣ - السيدة دي ميراندا (مكتب إدارة الموارد البشرية): في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن شروط خدمة وأجور المسؤولين من غير مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/68/188)، وعن شروط خدمة وأجور

الاستشارية، مع إجراء الاستعراض الشامل القادم في الدورة الثامنة والستين. ويتضمن التقرير الوارد في الوثيقة A/68/187 المعلومات الأساسية اللازمة، واقترح الأمين العام ألا تدخل أي تغييرات على الأجور والشروط الأخرى لخدمة هؤلاء المسؤولين.

٤٨ - السيد تومسون (فيجي): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تولي أهمية قصوى لعمل محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولذلك تفضل المجموعة تحسين شروط الخدمة بحيث تتناسب مع مسؤوليات الموظفين والقضاة، وينبغي أن تسعى الجمعية إلى تحقيق ذلك بطريقة نزيهة وحاسمة. وقال إن المجموعة تؤيد المبادئ الأساسية، المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة والمحكمتين، وهي أن مرتبات القضاة وبدلاتهم وتعويضاتهم يجب أن تحددها الجمعية العامة، ولا يجوز تخفيضها خلال فترة ولايتهم، وترى أن المساواة بين القضاة مبدأ أساسي من النظام الدولي للفصل في المنازعات بين الدول. وفي هذا الصدد، ستدرس المجموعة شروط خدمة القضاة في آلية تصريف الأعمال المتبقية والفروق في الحقوق المتعلقة بالمعاشات التقاعدية بين القضاة المخصصين والقضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وينبغي للجمعية العامة إيجاد حل لهذه المسائل على سبيل الأولوية خلال دورتها الحالية.

٤٩ - وفيما يتعلق بشروط خدمة العضوين المتفرغين في لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس اللجنة الاستشارية، قال إن المجموعة لاحظت اقتراح الأمين العام عدم إدخال أي تغييرات على التعويضات والشروط الأخرى لخدمة هؤلاء المسؤولين؛ إلا أنه طلب تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن المستوى الحالي لتسوية تكلفة المعيشة في المناقشات غير الرسمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١:٥٠.

٤٥ - ومضى يقول إن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٦٨/٦٥ على استعادة النسبية المتعلقة بصافي الأجور السنوية واستحقاقات ما بعد التقاعد لعضوي لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغين ورئيس اللجنة الاستشارية. وتعتبر الاحتياجات الإضافية الناشئة عن آلية تسوية صافي الأجور السنوية احتياجات تتعلق بتسويات التضخم لهؤلاء المسؤولين الثلاثة، وبالتالي سيبلغ عنها في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الحالية.

٤٦ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية عن شروط خدمة وأجور المسؤولين من غير مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/68/515)، قال إن الجمعية العامة قررت، بموجب القرار ٢٥٨/٦٥، إعادة إرساء دورة مدتها ثلاث سنوات لاستعراض شروط الخدمة وأجور هؤلاء المسؤولين.

٤٧ - وقال إنه نظراً لأن الأمين العام لم يقترح إدخال أي تغييرات على النظام الحالي للأجور والشروط الأخرى لخدمة أعضاء محكمة العدل الدولية وآلية تصريف الأعمال المتبقية، أو لأجور ومستحقات القضاة والقضاة المخصصين للمحكمتين، ستظل معايير تقدير تكاليف تلك البنود في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على مستوى الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ولا تترتب عليها